



دراسات إسلاميّة

مجلّة علميّة سنويّة محكمة

العدد الرابع / ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م

التأويل عند الإمام الغزالي

د. مجدي عز الدين حسن

الأستاذ المساعد بكلية الآداب - جامعة النيلين

يصدرها قسم الدراسات الإسلامية ، كلية الآداب ، جامعة الخرطوم - قسم الثقافة الإسلامية بإدارة مطلوبات جامعة الخرطوم

المستخلص :

تهدف هذه الورقة إلى تلمس التأويل وقضاياها داخل حقل الإسلاميات وتحديدًا من خلال الإسهام المعرفي للإمام الغزالي في هذا المضمار. بينت الورقة الإسهام المعرفي للإمام أبي حامد الغزالي في مجال التأويل والقضايا المتصلة به ، خاصة تلك المتعلقة بإشكالية فهم النص القرآني والنبوي. حددت الورقة مفهوم التأويل عند الغزالي وضرورته ، صلاحيته وشروطه ، مجاله ومواضعه. اتبع الباحث في سبيل بلوغ هذا الهدف منهجاً تحليلياً مقارناً حيث قام بتحليل الطريقة التي عالج بها الإمام الغزالي التأويل وقضاياها ، ومن ثم قارن أفكاره ومفاهيمه في هذا الشأن في ضوء معارف عصره من خلال الأفق التاريخي السابق واللاحق له ، لتبيان مدى اتفاقه واختلافه مع غيره من رواد الفكر الإسلامي آنذاك ، مما أفضى إلى استبانة قيمة إسهامه الحقيقي في هذا المضمار.

Abstract:

The paper aims to grasp interpretation and its issues with in Islamic Studies' specifically through the intellectual contribution of Imam al-Ghazali in this area.

The paper highlights Imam al- Ghazali's contribution in the field of interpretation and concerned issues, especially those related to the problematic understanding of the Quranic and the Sunna's texts. The paper outlined Imam al- Ghazali's concept of interpretation , its necessity, and conditions of its validity, scope and situations, and what may be interrelated in Sharia' (Islamic Law), and may not be, and to whom it may be. In order to achieve this objective the researcher adopted the analytical and comparative approach to analyze the methods Imam al-Ghazali has employed in the treatment of interpretation and its issues. In addition to that, the researcher compared Imam's ideas and concepts in this regard in the light of the knowledge of his time and through the historic horizon pre-and post him (Imam Al- Ghazali), in order to show his agreement and disagreement with other pioneers of Islamic thought at the time. This led to the identification of the true value of his contribution in this regard.

مقدمة :

يمكننا القول بأن الحضارة العربية الإسلامية هي حضارة التأويل وتاريخها هو تاريخ صراع وحوار وجدل التأويلات والتفاسير الدائر والمنشغل بالنص الديني الإسلامي ممثلاً ذلك في مصادره الأساسية القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة. لذلك اهتمت به كل الفرق والملل والنحل الإسلامية.

إن النظرة المتأملة الفاحصة والدارسة للتراث العربي الإسلامي سواء أكان ذلك على مستوى دوائره العلمية وحقوقه المعرفية المختلفة "علم الكلام ، الفقه وأصوله ، علم التفسير ، علم الحديث ، الفلسفة الإسلامية ، التصوف ، اللغة ، .. الخ" أم على مستوى الفرق الإسلامية المختلفة ، يخرج بنتيجة مفادها أن النظرية التأويلية الإسلامية قد تعددت واتخذت صوراً مختلفة بتعدد الحقول المعرفية التي اشتغلت على النص وباختلاف الفرق الإسلامية نفسها مما يعني بدوره اختلاف منهجيات التناول والمنطلقات النظرية التي قامت الفرق الإسلامية بتطبيقها وبتوظيفها في عملية إنتاج المعنى والدلالة بخصوص النص الديني الإسلامي في شقيه القرآني والنبوي.

نحن هنا نهدف إلى تلمس التأويل وقضاياها داخل هذه الحضارة وتحديدًا من خلال المساهمة المعرفية للإمام أبي حامد الغزالي [٤٥٠-٥٠٥هـ] في هذا المضمار. هذه المهمة تطلبت منا معالجة مسألة "التأويل" والقضايا المتصلة بها من منظور الإمام الغزالي : مفهومه وضرورته ، صلاحيته وشروطه ، مواضعه ومجالاته. واتبعنا في سبيل بلوغ هذا الهدف منهجاً تحليلياً مقارناً حيث قام الباحث بتحليل الطريقة التي عالج بها الإمام الغزالي التأويل وقضاياها ، ومن ثم قارن أفكاره ومفاهيمه في هذا الشأن في ضوء معارف عصره ومن خلال الأفق التاريخي السابق واللاحق له ، لتبيان مدى اتفاقه واختلافه مع غيره من رواد الفكر الإسلامي آنذاك ، حتى نستبين قيمة إسهامه الحقيقي في هذا المضمار. وفي سبيل إنجاز هذه المهمة ، كان لابد من إطلالة سريعة للوقوف على التأويل وقضاياها داخل حقل الإسلاميات ، محاولين في الآن ذاته تتبع تاريخ نشأة وتطور مصطلح التأويل داخل هذا الحقل.

مفهوم التأويل في الكتاب :

وردت كلمة "التأويل" في عدد من سور القرآن الكريم ، التي سنقوم بذكرها هنا :
 قوله تعالى : ﴿ ... فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ... ﴾ [آل عمران : ٧] : " فيها قراءتان : قراءة من يقف على قوله : " إلا الله " ، وقراءة من لا يقف عندها ، وكلتا القراءتين حق . ويراد بالأولى المتشابهة في نفسه الذي استأثر الله بعلم تأويله . ويراد بالثانية المتشابهة الإضافي الذي يعرف الراسخون تفسيره ، وهو تأويله " (١) ونلاحظ هنا أن الإمام الغزالي يساوي من حيث الدلالة والمعنى بين مصطلحي التفسير والتأويل .

قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ [النساء : ٥٩] " قالوا : أحسن عاقبة ومصيرا . فالتأويل هنا تأويل فعلهم الذي هو الرد إلى الكتاب والسنة . والتأويل في سورة يوسف* تأويل أحاديث الرؤيا . والتأويل في سورة الأعراف** وسورة يونس (١) تأويل القرآن وكذلك في سورة آل عمران . وقال تعالى في قصة موسى والعالم : ﴿ قَالَ هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنَكَ سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا ﴾ [الكهف : ٧٨] إلى قوله : ﴿ ... وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْتَطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا ﴾

(١) أبو حامد الغزالي ، قانون التأويل ، قرأه وخرّج أحاديثه وعلق عليه : محمود بيجو ، مكتبة المصطفى الإلكترونية ، ط ١ ، ١٩٩٣ م ، المقدمة ، ص ٥ .

• الآيات من سورة يوسف على التوالي ٦- ٢١- ٣٦- ٣٧- ٤٤- ٤٥- ١٠٠- ١٠١ : قول يعقوب عليه السلام ليوسف : ﴿ وَكَذَلِكَ يَجْتَبِيكَ رَبُّكَ وَيُعَلِّمُكَ مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ ﴾ - ﴿ وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ وَلِنُعَلِّمَهُ مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ ﴾ - ﴿ وَدَخَلَ مَعَهُ السَّجْنَ فَتَيَانٌ قَالَ أَحَدُهُمَا إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا وَقَالَ الْآخَرُ إِنِّي أَرَانِي أُهْلِلُ فَوْقَ رَأْسِي خُبْرًا تَأْكُلُ الطَّيْرُ مِنْهُ نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِ إِنَّا نَرَاكَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ - وقول الملاء ﴿ قَالُوا أَضْغَاثُ أَحْلَامٍ وَمَا نَحْنُ بِتَأْوِيلِ الْأَحْلَامِ بِعَالَمِينَ ﴾ (٤٤) وقال الذي نَجَا مِنْهَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا أُنَبِّئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ ﴿ وقول يوسف لما دخل عليه أهله مصر ﴿ وَرَفَعَ أَبُوبِهِ عَلَى الْعَرْشِ وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا وَقَالَ يَا أَبَتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّا ﴾ - ﴿ رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ ﴾ .

• من سورة الأعراف الآية (٥٣) : ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ ﴾ .

(٢) ﴿ بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ ﴾ [يونس : ٣٩] .

[الكهف : ٨٢] ^(٣) فالتأويل هنا تأويل الأفعال التي فعلها العالم من خرق السفينة بغير إذن صاحبها ومن قتل الغلام ومن إقامة الجدار فهو تأويل عمل لا تأويل قول “ ^(٤) إن معنى ” التأويل “ هنا الكشف عن الدلالة الخفية للأفعال ، وهذه الدلالة الخفية الباطنة لا تنكشف إلا من خلال ” أفق “ غير عادي هو ” العلم اللدني “ الذي أوتيهِ العبد الصالح . ولا شك أن اعتراض ” موسى “ على هذه الأفعال لم يكن اعتراضاً ناشئاً عن ” الجهل “ بدلالاتها جهلاً مطبقاً ، فالجهل المطبق من شأنه - مع التسليم بعلم الآخر أن يؤدي إلى الصمت وانتظار ” التأويل “ . لقد كان اعتراض موسى نابعاً من ” تأويل “ هذه الأفعال بناء على ” أفقه “ الفكري وعلمه . ومن خلال هذا الأفق بدت له الأفعال قبيحة - إذا شئنا استخدام المصطلح الكلامي - حتى جاء ” التأويل “ النابع من أفق آخر وبيّن له حسناتها ^(٥) والباطنية يرون في إقامة الجدار وقتل الغلام وخرق السفينة ” علماً لدنيا هو في حقيقته أسمى من الشريعة كما يزعمون وإلا ما تكبد موسى مشقة السفر لينال علماً هو يملك مثله أو أفضل منه “ ^(٦) .

وهناك الآية : ﴿ وَأَوْفُوا الْكَيْلَ إِذَا كِلْتُمْ وَزَنُوتُمْ بِالْقِسَاسِ الْمُسْتَقِيمِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ [الإسراء : ٣٥] . هذه هي كل آيات القرآن الكريم التي وردت فيها كلمة ” تأويل “ ، والملاحظ أنها وردت سبع عشرة مرة ، في حين وردت كلمة ” تفسير “ مرة واحدة فقط* ، ودلالة هذا كما بين لنا أبو زيد هي أن كلمة ” تأويل “ كانت أكثر دورانا في اللغة بشكل عام - وفي النص بشكل خاص - من

(٣) الآيتان ٨٢-٨٧ من سورة الكهف.

(٤) ابن تيمية ، الإكليل في التشابه والتأويل ، خرّج أحاديثه وعلق عليه : محمد الشيمى شحاته ، دار الإيمان للطبع والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، د.ت ، ص ٣٠ .

(٥) نصر حامد أبو زيد ، مفهوم النص : دراسة في علوم القرآن ، المركز الثقافي العربي ، بيروت ، ط ٧ ، ٢٠٠٨ م ، ص ٢٢٩ .

(٦) محمود المراكبي ، ظاهر الدين وباطنه (السلف ، الباطنية ، الشيعة ، الصوفية) ، الإسكندرية ، ٢٠٠٢ م ، المقدمة ، ص ٣ .

* وردت في قوله تعالى في سورة الفرقان الآية (٢٣) : ﴿ وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا ﴾ .

دوران كلمة "تفسير". ولعل السر وراء هذا الدوران أن "التأويل" كان مفهوما معروفا في الثقافة قبل الإسلام ارتبط بتفسير الأحلام أو "تأويل الأحاديث".^(٧) إن لفظ التأويل في القرآن الكريم يشير إلى العاقبة والمصير والمآل ، أي عاقبة الأمر ومآله بمعنى ما يؤول الأمر إليه. ويورد الراغب الأصفهاني : "التأويل : الرجوع إلى الأصل ، ومنه الموئل للموضع الذي يرجع إليه ، وذلك رد الشيء إلى الغاية المرادة منه. وقوله تعالى : ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ ... ﴾ [الأعراف : ٥٣] أي : بيانه. وقوله تعالى : ﴿ ... ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ [النساء : ٥٩] قيل : أحسن معنى وترجمة " ^(٨) ويورد السيد أحمد عبد الغفار في كتابه : " ظاهرة التأويل وصلتها باللغة " يورد دلالات ومعاني كلمة " التأويل " في معاجم اللغة المتقدمة ، حيث أتت بمعنى : " المرجع والمصير : مأخوذ من آل يؤول إلى كذا أي صار إليه ورجع التغيير : آل جسم الرجل إذا نحف. وهاتان الدلالتان هما الغالبتان ، وإن كانت الثانية لا تبعد عن الأولى كثيرا ، ففي معنى التغيير الصيرورة والرجوع إلى كذا... الوضوح والظهور.... التفسير والتدبر : تفسير ما يؤول إليه الشيء تقول : تأولت في فلان الأمر أي تحريته " ^(٩).

نشأة مصطلح التأويل وتطوره :

مع الرسول ﷺ وصحابته ، بدأ التأويل كوسيلة من وسائل الكشف عن المعنى ، وظل مرادفا للتفسير الذي يتناول كتاب الله وسنة رسوله بالشرح والفهم. والجدير بالملاحظة هنا إن وظيفة التأويل آنذاك كانت مرتبطة بشرح وتوضيح ما غمض من معنى ، أما ما كان واضح المعنى والدلالة فلم يكن في حاجة للتأويل. حيث كان الرسول ﷺ وصحابته في صدر الإسلام " يدركون علاقة الألفاظ باللغة والقرآن والحديث ، ويفسرون غريب القرآن ، ويحتجون بالشعر واللغة ، واشتهر منهم في هذا المضمار عبد الله بن عباس.... ومع هذا فقد كانت الحاجة تعوزهم إلى التأويل إذا اشتبه الأمر عليهم ، وكانت الألفاظ الدينية تخفي وراءها شيئا يرغبون في معرفته ". يقول القرطبي - في تفسيره - " روي عن رسول الله من حديث

(٧) نصر حامد أبو زيد ، مفهوم النص : دراسة في علوم القرآن ، مرجع سابق الذكر ، ص ٢٢٦.

(٨) الراغب الأصفهاني ، مفردات ألفاظ القرآن ، الجزء الأول ، دار القلم ، دمشق ، د.ت ، ص ٣٤

(٩) السيد أحمد عبد الغفار ، ظاهرة التأويل وصلتها باللغة ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، ١٩٩٨ م ،

عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ ” من حوسب يوم القيامة عُدَّ ب “ قالت : فقلت يا رسول الله أليس قد قال الله ” فأما من أوتي كتابه بيمينه فسوف يحاسب حسابا يسيرا “ فقال : ” ليس ذاك الحساب ، إنما ذلك العرض ” . فأول كلمة الحساب بالعرض ^(١٠) .

وقد قال ابن عباس رضي الله عنهما : أنا من الراسخين في العلم الذين يعلمون تأويله ، ولقد صدق ﷺ ، فإن النبي ﷺ دعا له وقال : ” اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل “ رواه البخاري وغيره... ” وقد تواترت النقول عنه أنه تكلم في جميع معاني القرآن ، ولم يقل عن آية إنها من المتشابه الذي لا يعلم أحد تأويله إلا الله “ ^(١١) .

وجاء في ضحى الإسلام ” عن علي بن أبي طالب ﷺ أنه قال : حدثوا الناس بما يعرفون ، أتريدون أن يكذب الله ورسوله “ . وفي هذا دليل على أن النص الديني من كتاب وسنة له وجوه ظاهرة وباطنة يحدث الناس بما يوافقهم منها . فالباطن في النصوص الدينية هو الذي يعني هدف الشارع ومقصده ، وهذه المقاصد لم يتوان أصحاب المعرفة منذ زمن الرسول عن بيانها وإظهارها ما دامت توافق اللغة والعقل والشرع ، واجتماع القرائن التي تساند المعنى المقصود ويظهر ذلك في قول الرسول ﷺ ” القرآن ذلول ذو وجوه ، فاحملوه على أحسن وجوهه “ ^(١٢) [أخرجه أبو نعيم وغيره من حديث ابن عباس] .

في زمن الرسول وصحابته ، كان الرسول يؤول لهم ما استشكل عليهم من أمور ، وبالتالي كان هو المفسر والمؤول للقول الإلهي ، وكان قوله هو الحق والفصل بالنسبة لصحابته وتفسيره وتأويله هو اليقين الذي لا يشك فيه أحد ، فهو لا ينطق عن الهوى ولذلك لم يكن هناك أدنى مشكلة وتحديدا فيما يتعلق بصلاحية التأويل . لكن بعد وفاة الرسول ﷺ وانقطاع الوحي ، وبعد عصر الصحابة رضوان الله عليهم ، ظهرت مشكلة تفسير وتأويل النص الديني الإسلامي . ولكي لا نضل من بعد الرسول ﷺ ، فيجب علينا أن نتمسك بكتاب الله وسنة رسوله . ولكي نتمسك بهما فلا بد من فهمهما إذ أننا لا يمكننا أن نتمسك بشيء لا نفهمه ، وسؤال الفهم ما هو إلا سؤال التأويل عينه وهو سؤال عن التأويل ومعايره وآلياته . ولذلك فإن السؤال هو : بأي آليات أو طرائق نفهم ؟ .

(١٠) السيد أحمد عبد الغفار ، ظاهرة التأويل وصلتها باللغة ، مرجع سابق الذكر ، ص ٦-٧ .

(١١) أبو حامد الغزالي ، قانون التأويل ، مصدر سابق الذكر ، المقدمة ، ص ٦ .

(١٢) السيد أحمد عبد الغفار ، ظاهرة التأويل وصلتها باللغة ، مرجع سابق الذكر ، ص ٢١-٢٢ .

ومن جهة أخرى المؤول الوحيد للقول الإلهي كان الرسول وبالتالي فقلوه وتأوله هو الحق وهو الصواب لأنه نبي لا ينطق عن الهوى وإنما بوحى ، لكن من بعده فليس ثمة نبي ولا رسول ، يترتب على هذا القول : أنه ليس ثمة تأويل مقدس من بعد الرسول ﷺ ، لأن التأويل في هذه الحالة لا يصدر عن مؤول مقدس وإنما من عقل إنساني ليس منزهاً عن الخطأ ، ولذلك كانت دعوة الرسول إلينا متمثلة في قوله ﷺ ” القرآن ذلول ذو وجوه ، فاحملوه على أحسن وجوهه “ احملوه تعني أولوه على أحسن وجوهه ، ولذلك فإن هذا القول النبوي يوضح لنا أن النص القرآني يحتمل عدة تأويلات ولذلك فمهمة التأويل - أي المهمة التي تقع على عاتق المؤول - هنا هي حمل النص وتأويله على أحسن وجوه فهمه. وهذا بدوره يثير مشكلة صلاحية التأويل ومعاييرها : فكيف يتأتى لنا أن نعرف أننا قد حملناه على أحسن وجه ؟! وبالتالي فإن صلاحية كل تأويل إنما تتوقف على ما يدعم به موقفه من حجج وبراهين وأدلة. وهذا هو بالضبط ما حدث بعد وفاة الرسول عليه السلام وتحديدًا بعد خلافة سيدنا عثمان بن عفان ؓ. لأن بدايات ظهور الفرق الإسلامية المختلفة تعود لهذا التاريخ ، ولسنا هنا في معرض الحديث عن ما حدث من انشقاق واختلاف آنذاك بين صحابة رسول الله عليه وعليهم السلام. ولكن حسبنا أن نشير إلى نتيجة من نتائج هذا الصراع والمتمثلة في ظهور الفرق الإسلامية مثل : الخوارج والمرجئة والشيعة والمعتزلة.

ونجد أن كل فرقة من هذه الفرق كانت ترى أنها الحق وما عداها الباطل بل وصل بهم الحال لأبعد من ذلك ، فالمطالع لكتب التاريخ الإسلامي يجد ” كل فرقة تكفر مخالفها وتنسبه إلى تكذيب الرسول ﷺ ، فالحنبلي يكفر الأشعري زاعماً أنه كذب الرسول في إثبات الفوق لله تعالى وفي الاستواء على العرش ، والأشعري يكفره زاعماً أنه مشبه وكذب الرسول في أنه ليس كمثله شيء ، والأشعري يكفر المعتزلي زاعماً أنه كذب الرسول في جواز رؤية الله تعالى وفي إثبات العلم والقدرة والصفات له ، والمعتزلي يكفر الأشعري زاعماً أن إثبات الصفات تكفير للقدماء وتكذيب للرسول في التوحيد فينكشف لك غلو هذه الفرق وإسرافها في تكفير بعضها بعضاً “ (١٣)

(١٣) أبو حامد الغزالي ، فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة ، مجموعة رسائل الإمام الغزالي ، راجعها وحققها : إبراهيم أمين محمد ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة ، د.ت ، ص ٢٥٧.

وهكذا حاولت كل فرقة تأويل النص القرآني والنبوي بما يظهر لعامة المسلمين أنها الفرقة الناجية وبما يخدم مصالحها السياسية ، كتأويل الرافضة في قولهم : ﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ﴾ هما أبو بكر وعمر ﴿ ... لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ أي بين أبي بكر وعلي في الخلافة و ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً ﴾ هي عائشة و ﴿ فَقَاتِلُوا أَمَّةَ الْكُفْرِ ﴾ طلحة والزبير ﴿ مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ ﴾ علي وفاطمة ﴿ اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ ﴾ الحسن والحسين و ﴿ وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ ﴾ في علي بن أبي طالب و ﴿ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ (١) عَنِ النَّبِيِّ الْعَظِيمِ ﴾ علي بن أبي طالب و ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ ﴾ هو علي ﴿ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ ﴾ نزلت في علي لما أصيب بحمزة. (١٤)

وما من فرقة إلا ولها في كتاب الله حجة ، وبالتالي فإن التأويل هنا استخدم كسلاح وكأداة فيما كان دائرا من صراع سياسي اجتماعي آنذاك ، وخاصة في قضية تم الاختلاف والجدل بشأنها بين هذه الفرق وهي قضية الإمامة : من هو الأحق بها بعد وفاة الرسول؟ وهل تكون الإمامة أو الخلافة بالنص والتعيين؟ أم تكون كنتاج لاتفاق المسلمين واختيارهم؟ أي تكون بالبيعة والشورى ، وهل يجمع الخليفة بين السلطتين الزمنية والروحية؟.. الخ. ولذلك فإن الخلاف حول قضية الإمامة والصراع الذي ارتبط بها كان من أهم الأسباب التي أدت إلى نشوء الفرق الإسلامية فالشيعة مثلاً هم الذين رأوا أحقية علي بن أبي طالب بالخلافة أكثر من غيره من الصحابة ، في حين يرى الخوارج - وهم الذين خرجوا على علي بن أبي طالب حينما أرتضى واقعة التحكيم - " أن الخلافة ليست من أركان الدين وللمسلمين أن يعيشوا من غير خليفة وحسبهم كتاب الله وسنة رسوله ليفصلا بينهم ، وإذا كان لا بد من خليفة فليس من الضروري أن يكون من بيت علي أو يكون من قريش ، بل يصح أن يكون أي فرد من المسلمين مهما كان ولو كان عبدا حبشيا إذا كان صالحا للخلافة... وإذا اختير فليس يصح منه أن يتنازل... والخوارج يرون مع هذا أن عزل الإمام واجب وحره فرض على كل مسلم إذا صار جائرا ولهذا حاربوا عليا حين ضل في رأيهم بقبوله التحكيم وحاربوا معاوية أيضا " (١٥)

(١٤) ابن تيمية ، مقدمة في أصول التفسير ، ص ١١ .

(١٥) محمد إبراهيم الفيومي ، المعتزلة تكوين العقل العربي : أعلام وأفكار ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ط ١ ، ٢٠٠٢م ، ص ١٨ .

وبالإضافة إلى قضية الإمامة أو مشكلة الخلافة نجد أن معظم القضايا والمشكلات التي تباينت واختلفت حولها تأويلات الفرق والمذاهب الإسلامية تتمحور حول قضايا : التفسير والتخير وقد عرفت أيضا بمشكلة القضاء والقدر والتي تمحورت حول السؤال هل الإنسان مسير أم مخير؟ حيث تفرعت منها عدة اتجاهات. فالاتجاه الذي ذهب إلى أن الأفعال كلها لله عرف باسم الجبرية ، في مقابل القدرية التي تبنت الرأي القائل بأن الإنسان خالق قدره خيره وشره.

وتباينت التأويلات أيضا حول مشكلة الذات والصفات حيث تنازعوا ” في مسائل الصفات إذ صنف بعضهم في إبطال التأويل أو ذم التأويل أو قال بعضهم : آيات الصفات لا تؤول ، وقال الآخر : بل يجب تأويلها ، وقال الثالث : بل التأويل جائز يفعل عند المصلحة ويترك عند المصلحة أو يصلح للعلماء دون غيرهم ، إلى غير ذلك من المقالات والتنازع“^(١٦) واختلفت التأويلات فتطرف بعضها في إثبات الصفات والأخذ بحرفيتها كما جاءت في القرآن من ” يد “ و ” عين “.. الخ ، حتى وصلوا إلى التشبيه والتجسيم وهم من عرفوا بالمشبهة والمجسمة والحشوية في مقابل من غالوا في تأويلها فانتهوا إلى التعطيل وإلى نفي الصفات وهم من عرفوا بالمعطلة. واختلفوا أيضا في مرتكب الكبيرة هل هو مؤمن أم كافر؟ فمثلا الخوارج رأوا أن مرتكب الكبيرة كافر ، في حين أن الكبيرة عند المرجئة لا تضر مع الإيمان ، وقالت المعتزلة إنه ليس بكافر ولا مؤمن وإنما هو بمنزلة بين المنزلتين ” فاسق “.

هذه نماذج قليلة لمشاكل وقضايا قصدنا من المرور السريع عليها ، تبيان مدى ارتباطها بالتأويل وتباين فهمه عند الفرق الإسلامية. فالعقل الإسلامي حاول مواكبة أحداث الحياة المتجددة التي لا تقف عند حد ، والنصوص محدودة ، فكان لا بد من إيجاد مصدر ثالث بعد القرآن والسنة يمد الفكر الإسلامي بحلول للمشاكل والوقائع المستجدة على الواقع الإسلامي آنذاك. فكان أن تولد الرأي بأشكاله المتعددة ، والتأويل مدار نشاط الرأي. الأمر الذي يظهر بوضوح في تعدد اتجاهات الفرق الإسلامية وما ارتبط بها من صراعات سياسية ودينية ، مما أدى بدوره إلى الخلافات ، وتباين الآراء وتصارعها ، وكثرت بذلك الفرق والنحل ، ونشبت المعارك الكلامية والفقهية ، ولم يكن النص الديني الإسلامي ممثلا في القرآن والسنة بمعزل عن تلك المعارك ، بل كان التأويل هو الأداة الأساسية التي توسلت بها

(١٦) ابن تيمية ، الإكليل في التشابه والتأويل ، مصدر سابق الذكر ، ص ٢٨.

كل فرقة في نصره مذهبها وتبيان مدى موافقته ومطابقته للنص ، وخير مثال لذلك فرق الباطنية التي رأت أن ” لظواهر القرآن والأخبار بواطن تجري في الظواهر مجرى اللب من القشر ، وأنها بصورها توهم عند الجهال الأغبياء صورا جلية ، وهي عند العقلاء الأذكياء رموزا وإشارات إلى حقائق خفية ، وأن من تقاعس عقله عن الغوص على الخفايا والأسرار ، والبواطن والأغوار ، وقنع بظواهرها مسارعا إلى الاغترار ، كان تحت الأواصر والأغلال “^(١٧) و” كان من رأيهم أن كل ما ورد من الظواهر في التكاليف والحشر والنشر والأمور الإلهية كلها أمثلة ورموز إلى بواطن ، والظهور هو التبري والتنظف من اعتقاد كل مذهب سوى مبايعة الإمام. والصيام هو الإمساك عن كشف السر. والكتابة هي النبي ، والباب علي ، والصفاء هو النبي والمروة علي ، .. والطواف بالبيت سبعا هو الطواف بمحمد إلى تمام الأئمة السبعة ، ... وإبليس وآدم عبارة عن أبي بكر وعلي ، إذ أمر أبو بكر بالسجود لعلي والطاعة له فأبى واستكبر ، والدجال زعموا أنه أبو بكر ، وكان أعور إذ لم يبصر إلا بعين الظاهر دون عين الباطن ، ويأجوج ومأجوج هم أهل الظاهر “^(١٨) وهؤلاء كان نظرهم في المعنى أسبق من نظرهم في اللفظ وسبب ذلك يرجع كما بين ابن تيمية في أنهم بشكل مسبق ” اعتقدوا معاني ثم أرادوا حمل ألفاظ القرآن عليها (...) من غير نظر إلى المتكلم بالقرآن والمنزل عليه والمخاطب به. راعوا المعنى الذي رأوه من غير نظر إلى ما تستحقه ألفاظ القرآن من الدلالة والبيان “^(١٩).

والخلاصة اتساع ميدان التأويل وتعدد مناحيه وخاصة بعد أن اندلعت شرارة الفتنة الكبرى واتسعت الدولة الإسلامية وتطورت حياة المسلمين واتسعت الفتوحات ، وانفتح المسلمون على غيرهم من الشعوب والثقافات والأديان ، وجرت المناظرات حيث أستخدم التأويل وخاصة في علم الكلام كأداة للدفاع عن سلامة العقيدة في المواجهة الفكرية لأعداء الإسلام. وكان أن اكتملت ظاهرة التأويل وأصبح مصطلحا يعمل على صرف المعنى الظاهر من اللفظ إلى معنى محتمل يعضده دليل. وقد كان للتأويل دور في كل البيئات الفكرية : ففي بيئة المفسرين كان أداة لسبر أغوار النص الديني. وفي بيئة المتكلمين كان مصطلح التأويل

(١٧) أبو حامد الغزالي ، فضائح الباطنية ، راجعه : محمد علي القطب ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر ، بيروت ، ٢٠٠١م ، ص ٢١.

(١٨) نفس المصدر السابق ، ص ٥٩-٦٠-٦١.

(١٩) ابن تيمية ، مقدمة في أصول التفسير ، ص ١٠.

المحور الذي دارت عليه اختلافاتهم ، سواء كانوا معتزلة أم شيعة ، أم غير ذلك من الفرق الإسلامية. وفي بيئة الفقهاء عمل التأويل على توسيع آفاق النص حتى يستغرق متجدد أحداث الحياة ، كما عمل على التوفيق بين الآراء والنصوص التي تشعر بالتعارض والتناقض. وفي بيئة الفلاسفة جعلوا من التأويل وسيلة للتوفيق بين العقل والشرع.

ويجدر بنا التنويه هنا إلى أن التأويل في معناه الاصطلاحي ” صرف اللفظ عن ظاهره إلى معنى آخر “ لم يرد في المعاجم اللغوية المتقدمة وإنما هو من نتاج العصور المتأخرة. حيث نجد أن كلمة التأويل في جميع استعمالها في المعاجم اللغوية المتقدمة* تفيد معنى المرجع والمصير والعاقبة.

أما التأويل بمعناه الاصطلاحي ” صرف اللفظ عن ظاهره إلى معنى آخر “ فقد ظهر جليا في المعاجم اللغوية المتأخرة مثل لسان العرب لابن منظور [ت ٧١١هـ] وتاج العروس للزبيدي [ت ١٢٠٥هـ].

على أننا يمكن أن نؤرخ للمبداية الفعلية لظهور التأويل في معناه الاصطلاحي ابتداء من القرن الرابع الهجري ، فابتداء من هذا التاريخ شاع استخدام التأويل بمعناه الاصطلاحي عند كل المشتغلين بالنص الديني من مفسرين ومحدثين وفقهاء ومتكلمين وفلاسفة. فالتأويل ” في كلام كثير من المفسرين ، كابن جرير ونحوه ، يريدون به تفسير الكلام وبيان معناه ، سواء وافق ظاهره أو خالف ، وهذا اصطلاح معروف ، وهذا التأويل كالتفسير ، يحمده و يرد باطله “^(٢٠) و ” التأويل في كلام المتأخرين من الفقهاء والمتكلمين ، هو صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدلالة توجب ذلك. وهذا هو التأويل الذي تنازع الناس فيه... فالتأويل الصحيح منه الذي يوافق ما دلت عليه نصوص الكتاب والسنة ، وما خالف ذلك فهو التأويل الفاسد. ويجب أن يُعلم أن المعنى الفاسد... ليس هو ظاهر النص ولا مقتضاه ، وأن من فهم ذلك منه فهو لقصور فهمه ، ونقص علمه “^(٢١) ويؤكد ابن تيمية

* المعاجم اللغوية المتقدمة : منها معجم تهذيب اللغة لصاحبه أبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى المتوفى ٣٧٠هـ / معجم مقاييس اللغة لصاحبه أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا المتوفى ٣٩٥هـ / معجم الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) لصاحبه إسماعيل بن حماد الجوهري المتوفى ٣٩٣هـ.

(٢٠) أبو حامد الغزالي ، قانون التأويل ، مصدر سابق الذكر ، المقدمة ، ص ٥.

(٢١) نفس المصدر السابق ، المقدمة ، ص ٧.

على ذلك بقوله : ” التأويل في عرف المتأخرين من المتفقهة والمتكلمة والمحدثّة والمتصوفة ونحوهم هو صرف اللفظ عن المعنى الراجح إلى المعنى المرجوح لدليل يقترب به “^(٢٢)

التأويل عند الغزالي :

ضرورة التأويل : يتحدث الغزالي بضرورة التأويل في كثير من مؤلفاته ، ومما يورده في هذا الصدد ، قوله في كتابه ” المستصفى في علم الأصول “ : إذا قيل لك : ” إن الأعمال تُوزن “^{*} علمت أن الأعمال عرض لا يوزن فلا بد من تأويل ، وإذا سمعت : ” أن الموت يؤتى به في صورة كبش أملح فيذبح “^{**} علمت أنه مؤول ، إذ الموت عرض لا يؤتى به إذ الإتيان انتقال ، ولا يجوز على العرض ، ولا يكون له صورة كصورة كبش أملح. إذ الأعراض لا تنقلب أجساما ولا يُذبح الموت. إذ الذبح فصل الرقبة عن البدن ، والموت ما له رقبة ولا بدن ، فإنه عرض أو عدم عرض عند من يرى أنه عدم الحياة ، فإذن لا بد من التأويل “^(٢٣)

وفي كتابه ” جواهر القرآن “ يقول : ” فما من كلمة إلا وتحتها رموز وإشارات إلى معنى خفي ، يدركها من يدرك الموازنة والمناسبة ، بين عالم الملك والشهادة ، وعالم الغيب والملكوت. إذا ما من شيء في عالم الملك والشهادة ، إلا وهو مثال لأمر روحاني من عالم الملكوت. كأنه هو في روحه ومعناه ، وليس هو هو في صورته وقالبه “^(٢٤) فهو هنا يبيّن تصويره للتأويل على ثنائية عالمي الملك والشهادة في مقابل الغيب والملكوت أو عالم الظاهر في مقابل عالم الباطن الذي ترتبط به الحقيقة.

فانظروا إلى ما ينكشف للنائم في نومه من الرؤيا الصحيحة ، التي هي جزء من ستة وأربعين جزءا من النبوة. وكيف ينكشف بأمثلة خيالية ، فمن يُعَلِّم الحكمة غير أهلها ، يرى في المنام أنه يعلق الدر على الخنازير. ورأى بعضهم أنه كان في يده خاتم يختتم به فروج النساء وأفواه الرجال. فقال له ابن سيرين : أنت رجل تؤذن في

(٢٢) ابن تيمية ، الإكليل في التشابه والتأويل ، مصدر سابق الذكر ، ص ٢٧.

* رواه الترمذي رقم (٢١٤١) في الإيمان : باب ما جاء فيمن يموت وهو يشهد أن لا إله إلا الله / وأحمد في المسند (٢/ ٢١٣) / وابن ماجه (٤٣٠٠) في الزهد : باب ما يرجئ من رحمة الله عز وجل يوم القيامة.

** رواه البخاري رقم (٤٧٣٠) ومسلم رقم (٢٨٤٩).

(٢٣) أبو حامد الغزالي ، قانون التأويل ، مصدر سابق الذكر ، ص ٢١-٢٢.

(٢٤) أبو حامد الغزالي ، جواهر القرآن ، ص ٢٩.

رمضان قبل الصبح. فقال : نعم. ورأى آخر كأنه يصب الزيت في الزيتون ، فقال له : إن كان تحتك جارية ، فهي أمك قد سبيت وبيعت واشتريتها أنت ولا تعرف ، فكان كذلك. فانظر ختم الأفواه والفروج بالخاتم مشاركا للأذان قبل الصبح في روح الخاتم وهو المنع ، وإن كان مخالفا في صورته. وقس على ما ذكرته ما لم أذكره واعلم أن القرآن والأخبار تشتمل على كثير من هذا الجنس. فانظر إلى قوله : ” قلب المؤمن بين أصبعين من أصابع الرحمن “ فإن روح الأصبع القدرة على سرعة التقلب ، وإنما قلب المؤمن بين لمة الملك وبين لمة الشيطان ، هذا يغويه ، وهذا يهديه ، والله تعالى بهما يقلب قلوب العباد ، كما تقلب الأشياء أنت بأصبعيك. فانظر كيف شارك نسبة الملكين المسخرين إلى الله تعالى أصبعيك في روح أصبعيه ، وخالفا في الصورة. واستخرج من هذا قوله : ” إن الله تعالى خلق آدم على صورته “ وسائر الآيات والأحاديث الموهمة عند الجهلة للتشبيه. والذكي يكفيه مثال واحد ، والبليد لا يزيده التكرار إلا تحيرا. ومتى عرفت معنى الأصبع ، أمكنك الترقى إلى القلم واليد واليمين والوجه والصورة ، وأخذت جميعها معنى روحانيا لا جسمانيا. فتعلم أن روح القلم وحقيقته التي لا بد من تحقيقها إذا ذكرت حد القلم هو الذي يكتب به ، فإن كان في الوجود شيء يتسطر بواسطته نقش العلوم في ألواح القلوب فأخلق به أن يكون هو القلم ، فإن الله تعالى علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم وهذا القلم روحاني إذ وجد فيه روح القلم وحقيقته ولم يعوزه إلا قلبه وصورته. وكون القلم من خشب أو قصب ليس من حقيقة القلم ، ولذلك لا يوجد في حده الحقيقي ، ولكل شيء حد وحقيقة هي روحه ، فإذا اهتديت إلى الأرواح صرت روحانيا ، وفتحت لك أبواب الملكوت ، وأهلت لمرافقة الملائة الأعلى وحسن أولئك رفيقا. ولا يستبعد أن يكون في القرآن إشارات من هذا الجنس ، وإن كنت لا تقوى على احتمال ما يقرع سمعك من هذا النمط ما لم تسند التفسير إلى الصحابة ، فإن كان التقليد غالبا عليك ، فانظر إلى تفسير قوله تعالى كما قاله المفسرون : ﴿ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا فَاحْتَمَلَ السَّيْلُ زَبَدًا رَابِيًا وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِي النَّارِ ابْتِغَاءَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتَاعٍ زَبَدٌ مِثْلُ... ﴾ [الرعد : ١٧] وأنه كيف مثل العلم بالماء ، والقلوب بالأودية والينابيع ، والضلال بالزبد ، ثم نبهك على آخرها فقال كذلك يضرب الله الأمثال. ويكفيك هذا القدر من هذا الفن ، فلا تطيق أكثر منه. وبالجمله فاعلم أن كل ما يحتمله فهمك فإن القرآن يلقيه إليك على الوجه الذي لو كنت في النوم مطالعا بروحك اللوح

المحفوظ لتمثل ذلك لك بمثال مناسب يحتاج إلى التعبير. واعلم أن التأويل يجري مجرى التعبير فلذلك قلنا يدور المفسر على القشر إذ ليس من يترجم معنى الخاتم والفروج والأفواه كمن يدرك أنه أذان قبل الصبح.^(٢٥)

وبيّن لنا أيضا ضرورة التأويل من خلال رسالة ” إجماع العوام عن علم الكلام “ بقوله : ” فقد سألتني أرسدك الله عن الأخبار الموهمة للتشبيه عند الرعاع والجهال من الحشوية الضلال حيث اعتقدوا في الله وصفاته ما يتعالى ويتقدس عنه من الصورة واليد والقدم والنزول والانتقال والجلوس على العرش والاستقرار ، وما يجري مجراه مما أخذوه من ظواهر الأخبار وصورها ، وأنهم زعموا أن معتقدهم فيه معتقد السلف. وأردت أن أشرح لك اعتقاد السلف ، وأن أبين ما يجب على عموم الخلق أن يعتقده في هذه الأخبار ، وأكشف فيه الغطاء عن الحق ، وأميز ما يجب البحث عنه عما يجب الإمساك والكف عن الخوض فيه “^(٢٦) وواضح من خلال مقدمة رسالته هذه أن الغزالي يبين هنا خطأ المجسمة والمشبهة وهم الفرق والطوائف الذين تقيّدوا بظاهر النص كما هو دونما تأويل وتطرفوا في الأخذ بحرفية النص القرآني والنبوي ، وهؤلاء ” راعوا مجرد اللفظ ... من غير نظر إلى ما يصلح للمتكلم به ولسياق الكلام ثم هؤلاء كثيرا ما يغلطون في احتمال اللفظ لذلك المعنى في اللغة “^(٢٧) وهي دعوة صريحة بضرورة التأويل وصرف اللفظ من معناه الظاهر إلى معنى آخر.

وأخيرا لنستمع إلى الغزالي وهو يقول في رسالة ” المضمون به على غير أهله “ وكم من المناطات عرضت على رسول الله من رؤيا لبن أو حبل. فقال : ” اللبن هو الإسلام والحبل هو القرآن ، إلى أمثال لا تحصى ، وأي مماثلة بين اللبن والإسلام والحبل والقرآن إلا في مناسبة ، وهو أن الحبل يتمسك به للنجاة والقرآن كذلك ، واللبن غذاء تُغذى به الحياة الظاهرة والإسلام غذاء تُغذى به الحياة الباطنة “^(٢٨).

(٢٥) أبو حامد الغزالي ، جواهر القرآن ، ص ٣٠-٣٣.

(٢٦) أبو حامد الغزالي ، إجماع العوام عن علم الكلام ، مجموعة رسائل الإمام الغزالي ، راجعها وحققها : إبراهيم أمين محمد ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة ، د.ت ، ص ٣١٩.

(٢٧) ابن تيمية ، مقدمة في أصول التفسير ، ص ١٠.

(٢٨) أبو حامد الغزالي ، المضمون به على غير أهله ، مجموعة رسائل الإمام الغزالي ، راجعها وحققها : إبراهيم أمين محمد ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة ، د.ت ، ص ٣٥٩.

ويؤكد الغزالي أن "ما من فريق من أهل الإسلام إلا وهو مضطر إليه. فأبعد الناس عن التأويل أحمد بن حنبل... والحنبلي مضطر إليه وقائل به، فقد سمعت الثقات من أئمة الحنابلة ببغداد يقولون إن أحمد بن حنبل صرح بتأويل ثلاثة أحاديث فقط: أحدها قوله ﷺ: "الحجر الأسود يمين الله في الأرض". والثاني قوله ﷺ: "قلب المؤمن بين أصبعين من أصابع الرحمن". والثالث قوله ﷺ: "إني لأجد نفس الرحمن من قبل اليمين". فانظر الآن كيف أول هذا حيث قام البرهان عنده على استحالة ظاهره،... فانظر كيف اضطر إليه أبعد الناس عن التأويل... وإنما اقتصر أحمد بن حنبل على تأويل هذه الأحاديث الثلاثة لأنه لم تظهر عنده الاستحالة إلا في هذا القدر، لأنه لم يكن ممعنا في النظر العقلي ولو أمعن لظهر له ذلك في مما لم يتأوله (...). وليس الغرض تصحيح أحد التأويلين، بل لتعلم أن كل فريق وإن بالغ في ملازمة الظواهر فهو مضطر إلى التأويل إلا أن يجاوز الحد في الغباوة والتجاهل... ومن ينتهي إلى هذا الحد من الجهل فقد انخلع من ربة العقل" (٢٩) الآن وقد عرفنا ضرورة التأويل. فما هو مفهوم التأويل عنده؟

مفهوم التأويل :

يورد الغزالي مفهومه للتأويل في كتابه "المستصفى في علم الأصول" بقوله: "التأويل عبارة عن احتمال يعضده دليل يصير به أغلب على الظن من المعنى الذي يدل عليه الظاهر ويشبه أن يكون كل تأويل صرفاً للفظ عن الحقيقة إلى المجاز" (٣٠) وإذا قارناه مثلاً مع تعريف أبي منصور الماتريدي [ت ٣٣٣هـ] وهو من علماء التفسير والكلام أيضاً، وله كتاب في تأويلات القرآن حيث يعرفه بقوله: "التأويل هو ترجيح أحد المحتملات بدون القطع" (٣١) لا اعتبرنا تعريف الماتريدي محاولة مبكرة في وضع مصطلح التأويل ولعرفنا إلى أي مدى تطور ونضج المعنى الاصطلاحي للتأويل مع الغزالي.

ومن جهة أخرى إذا قارناه، بأحد لاحقيه، مثلاً بالتعريف الذي أورده ابن تيمية [ت ٧٢٨هـ] للتأويل الذي سبق وأن أوردناه، حيث يعرف فيه ابن تيمية التأويل كما ورد عند

(٢٩) أبو حامد الغزالي، فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة، مصدر سابق الذكر، ص ٢٦٠-٢٦١.

(٣٠) أبو حامد الغزالي، المستصفى في علم الأصول، ص ١٩٦.

(٣١) أورده السيوطي في الإتقان ١٧٣/٢، طاش كبرى زاده في مفتاح السعادة ٩٦/٢، نقلاً من السيد أحمد عبد الغفار، ظاهرة التأويل وصلتها باللغة، مرجع سابق الذكر، ص ١٧.

التأخرين ، بقوله هو ” صرف اللفظ عن المعنى الراجح إلى المعنى المرجوح لدليل يقترن به “ وإذا علمنا أن ابن تيمية تفصله عن الغزالي ثلاثة قرون ، لخرجنا بنتيجة مفادها التأثير الكبير الذي أحدثه الغزالي فيمن جاء بعده ، فهم في الغالب لم يخرجوا من عباءته في هذا المضمار . ويظهر أيضا متابعة ابن رشد [ت ٥٩٥هـ] له في تعريفه للتأويل حيث يقول : ” معنى التأويل هو إخراج دلالة اللفظ من الدلالة الحقيقية إلى الدلالة المجازية ، من غير أن يخل ذلك بعادة لسان العرب في التجوز ، من تسمية الشيء بشبيهه أو بسببه أو لاحقه أو مقارنه ، أو غير ذلك من الأشياء التي عُدَّت في تعريف أصناف الكلام المجازي “^(٣٢) ويظهر هذا التأثير جليا إذا قرأنا قول الغزالي : ” الآيات والأحاديث لا يتعذر الاهتداء إلى معرفة معانيها الصحيحة إذا راعينا هذا المنهج في تأويلها ، واتبعنا في ذلك ما جرت عليه عادة العرب في استعمالهم لألفاظ اللغة العربية استعمالا حقيقيا أو مجازيا “^(٣٣)

التفسير والتأويل :

التفسير في اللغة هو ” الإيضاح والتبيين والكشف ، وإظهار المعنى المعقول تقول فسر الشيء وفسره أي أبانه “^(٣٤) أما في الاصطلاح فقد عرفه الزركشي بأنه ” علم يفهم به كتاب الله المنزل على نبيه محمد وبيان معانيه واستخراج أحكامه وحكمه “^(٣٥) . هناك من نظر إليهما باعتبار أن مدلولهما واحد ، في المقابل هناك من يُجري تفرقة بين التفسير والتأويل . الفريق الأول : عندهم التأويل بمعنى التفسير وبيان المعنى وهذا ما عناه ابن جرير الطبري في تفسيره بقوله : ” القول في تأويل قوله تعالى كذا وكذا ، وبقوله أيضا : اختلف أهل التأويل في هذه الآية ونحو ذلك ومراده التفسير “^(٣٦) وهو الأمر عينه الذي أكده ابن تيمية

(٣٢) أبو الوليد بن رشد ، فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال ، دراسة وتحقيق : محمد عمارة ، دار المعارف ، القاهرة ، ط ٣ ، د.ت ، ص ٣٢ .

(٣٣) أبو حامد الغزالي ، الاقتصاد في الاعتقاد ، الجزء الأول ، شرح إبراهيم محمد إبراهيم ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٨٣م ، ص ١٦٤ .

(٣٤) محمود المراكبي ، ظاهر الدين وباطنه ، مرجع سابق الذكر ، ص ٢٨ .

(٣٥) نفس المرجع السابق ، ص ٢٨ .

(٣٦) ابن تيمية ، الإكليل في المشابهة والتأويل ، مصدر سابق الذكر ، ص ٢٨ .

بقوله: ” التأويل في لفظ السلف :... تفسير الكلام وبيان معناه سواء وافق ظاهره أو خالفه فيكون التأويل والتفسير عند هؤلاء متقاربا أو مترادفا “.(٣٧)

الفريق الثاني : يقسمون القرآن الكريم إلى قسمين : آيات محكمات وأخر متشابهات وقد قاموا بنسب التفسير إلى المحكم ” وعلى هذا فإن التفسير يكون قاصرا على آيات كتاب الله المحكمات التي تتناول العبادات والمعاملات فقط “.(٣٨) أما التأويل فمجاله المتشابه. إلا أن الغزالي له رأي آخر، إذ يقول : في القرآن محكم ومتشابه كما قال تعالى ﴿... مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ...﴾ [آل عمران : ٧] واختلّفوا في معناه وإذا لم يرد توقيف في بيانه فينبغي أن يفسر بما يعرفه أهل اللغة ويناسب اللفظ من حيث الوضع. ولا يناسبه قولهم المتشابه هي الحروف المقطعة في أوائل السور، والمحكم ما وراء ذلك. ولا قولهم المحكم ما يعرفه الراسخون في العلم، والمتشابه ما ينفرد الله تعالى بعلمه. ولا قولهم المحكم الوعد والوعيد والحلال والحرام، والمتشابه القصص والأمثال، وهذا أبعد. بل الصحيح أن المحكم يرجع إلى معنيين أحدهما المكشوف المعنى الذي لا يتطرق إليه إشكال واحتمال، والمتشابه ما تعارض فيه الاحتمال. الثاني أن المحكم ما انتظم وترتب ترتيبا مفيدا على ظاهر أو على تأويل ما لم يكن فيه متناقض ومختلف، لكن هذا المحكم يقابله... الفاسد دون المتشابه. وأما المتشابه فيجوز أن يعبر به عن الأسماء المشتركة.. كقوله تعالى ﴿... الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ النَّكَاحِ...﴾ [البقرة : ١٣٧]. فإنه مردد بين الزوج والولي، وكاللمس المردد بين المس والوطء. وقد يطلق على ما ورد في صفات الله مما يوهّم ظاهره الجهة والتشبيه ويحتاج إلى تأويله. فإن قيل قوله تعالى ﴿... وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ...﴾ [آل عمران : ٧]. الواو للعطف أم الأولى الوقف على الله، قلنا كل واحد محتمل، فإن كان المراد به وقت القيامة، فالوقف أولى، وإلا فالعطف، إذ الظاهر أن الله تعالى لا يخاطب العرب بما لا سبيل إلى معرفته لأحد من الخلق. فإن قيل فما معنى الحروف في أوائل السور، إذ لا يعرف أحد معناها. قلنا أكثر الناس فيها وأقربها أقاويل، أحدها أنها أسامي السور حتى تعرف بها، فيقال سورة يس وطفه.

(٣٧) ابن تيمية، الإكليل في المتشابه والتأويل، مصدر سابق الذكر، ص ٢٨.

(٣٨) محمود المراكبي، ظاهر الدين وباطنه، مرجع سابق الذكر، ص ٢٢.

وقيل ذكرها الله تعالى لجمع دواعي العرب إلى الاستماع لأنها تخالف عاداتهم ، فتوقظهم عن الغفلة حتى تصرف قلوبهم إلى الإصغاء ، فلم يذكرها لإرادة معنى. وقيل إنما ذكرها كناية عن سائر حروف المعجم التي لا يخرج عنها جميع كلام العرب ، تنبيهاً أنه ليس يخاطبهم إلا بلغتهم وحروفهم ... فقد ثبت أنه ليس في القرآن ما لا تفهمه العرب.^(٣٩)

فرق الباحثين في التأويل :

يرى الغزالي إشكال "المعقول والمنقول" أنه قد قسّم الحائضون فيه إلى خمس فرق : الفرقة الأولى : هم الذين جردوا النظر إلى المنقول ، ... ، فهؤلاء صدّقوا بما جاء به النقل تفصيلاً وتأصيلاً ، وإذا شوفهوا بإظهار تناقض في ظاهر المنقول وكلّفوا تأويلاً امتنعوا وقالوا : إن الله قادر على كل شيء. الفرقة الثانية : تباعدوا عن هؤلاء إلى الطرف الأقصى المقابل لهم ، وجردوا النظر إلى المعقول ، ولم يكثرثوا بالنقل. فإن سمعوا في الشرع ما يوافقهم قبلوه. الفرقة الثالثة : جعلوا المعقول أصلاً ، والمنقول تابعاً. الفرقة الرابعة : جعلوا المنقول أصلاً ، والمعقول تابعاً. الفرقة الخامسة : الجامعة بين البحث عن المعقول والمنقول ، الجامعة كل واحد منهما أصلاً مهما ، المنكرة لتعارض العقل والشرع وكونه حقاً ، ومن كذب العقل فقد كذب الشرع ، إذ بالعقل عرف صدق الشرع وكيف يكذب العقل بالشرع ، وما ثبت الشرع إلا بالعقل. وهؤلاء هم الفرقة المحقة.^(٤٠) وواضح من سياق النص أن الغزالي ينسب نفسه إلى هذه الفرقة الأخيرة وهو يقصد بها أهل السنة.

وفصل أكثر في كتابه "الاقتصاد في الاعتقاد" بقوله : "وأنى يستتب الرشاد لمن يقنع بتقليد الأثر والخبر وينكر مناهج البحث والنظر ، أو لا يعلم أنه لا مستند للشرع إلا قول سيد البشر ﷺ ، وبرهان العقل هو الذي عرف به صدقه فيما أخبر به. أو كيف يهتدي للصواب من اقتفى محض العقل واقتصر ، وما استضاء بنور الشرع واستبصر ، فليت شعري كيف يفزع إلى العقل من حيث يعتريه العي والحصر أو لا يعلم أن حظي العقل قاصر وأن مجاله ضيق منحصر ، هيهات قد خاب على القطع والبت ، وتعثر بأذيال الضلالات من لم يجمع بتأليف

(٣٩) أبو حامد الغزالي ، المستصفى في علم الأصول ، ص ٨٤.

(٤٠) أبو حامد الغزالي ، قانون التأويل ، مصدر سابق الذكر ، ص ١٨-١٩.

الشرع والعقل هذا الشتات “^(٤١) وبالتالي فإن مشكل التأويل الذي اختلف الخائضون فيه يقودنا إلى التساؤل عن التأويل صلاحيته وشروطه ، مجاله وموضعه.

صلاحية التأويل وشروطه :

صلاحية التأويل عند الإمام الغزالي ، مرتبطة ومقرونة بـ ” الدليل “ ، وبالتالي فإن معيار التمييز بين مجموعة من التأويلات ، يقوم على أساس ” الدليل “ : فالتأويل الصحيح هو الذي يسنده ويدعمه ويقويه دليل راجح وبرهان قاطع. في المقابل فإن التأويل الفاسد هو تأويل ليس له دليل. والتأويل لا يفسد إلا إذا اجتمعت قرائن تدل على فساده ، أي إذا اجتمعت جملة من القرائن عضدت الظاهر وجعلته أقوى في النفس من التأويل.

ومرة أخرى نلمح تأثير الغزالي واضحاً في ابن تيمية حيث يورد الأخير : ” فإذا قال أحد منهم : هذا الحديث أو هذا النص مؤول أو هو محمول على كذا ، قال الآخر : هذا نوع تأويل والتأويل يحتاج إلى دليل. والمتأول عليه وظيقتان : بيان احتمال اللفظ للمعنى الذي ادعاه ، وبيان الدليل الموجب للصرف إليه عن المعنى الظاهر “^(٤٢) ويورد لنا الغزالي مثالا يوضح لنا من خلاله مسألة ارتباط صلاحية التأويل بالدليل بقوله : ” مثاله قوله عليه السلام لغيلان حين أسلم على عشر نسوة أمسك أربعا وفارق سائرهن. وقوله عليه السلام لفيروز الديلمي حين أسلم على أختين ، أمسك إحدهما وفارق الأخرى. فإن ظاهر هذا يدل على دوام النكاح. فقال أبو حنيفة : أراد به ابتداء النكاح ، أي أمسك أربعا فأنكحهن وفارق سائرهن ، أي انقطع عنهن ولا تنكحهن. ولا شك أن ظاهر لفظ الإمساك الاستصحاب والاستدامة ، وما ذكره أيضا محتمل ويعتضد احتماله بالقياس ، إلا أن جملة من القرائن عضدت الظاهر وجعلته أقوى في النفس من التأويل. أولها أنا نعلم أن الحاضرين من الصحابة لم يسبق إلى إفهامهم من هذه الكلمة إلا الاستدامة في النكاح ، وهو السابق إلى أفهامنا فإننا لو سمعناه في زماننا لكان هو السابق إلى أفهامنا. الثاني أنه قابل لفظ الإمساك بلفظ المفارقة وفوضه إلى اختياره فليكن الإمساك والمفارقة إليه ، وعندهم الفراق واقع والنكاح لا يصح إلا برضا المرأة. الثالث أنه لو أراد ابتداء النكاح لذكر شرائطه ، فإنه كان لا يؤخر البيان عن

(٤١) أبو حامد الغزالي ، الاقتصاد في الاعتقاد ، مصدر سابق الذكر ، ص ٥-٦.

(٤٢) ابن تيمية ، الإكليل في التشابه والتأويل ، مصدر سابق الذكر ، ص ٢٧.

وقت الحاجة وما أحوج جديد العهد بالإسلام إلى أن يعرف شروط النكاح. الرابع أنه لا يتوقع في اطراد العادة انسلاكه في ربة الرضا على حسب مراده بل ربما كان يمتنع جميعهن فكيف أطلق الأمر مع هذا الإمكان. الخامس أن قوله أمسك أمر وظاهره الإيجاب فكيف أوجب عليه ما لم يجب ولعله أراد أن لا ينكح أصلا. السادس أنه ربما أراد أن لا ينكحهن بعد أن قضى منهن وطرا ، فكيف حصره فيهن ، بل كان ينبغي أن يقول أنكح أربعا ممن شئت من نساء العالم من الأجنبية فإِنَّهن عندكم كسائر نساء العالم. فهذا وأمثاله من القرائن ينبغي أن يلتفت إليها في تقرير التأويل ورده. وآحادها لا يبطل الاحتمال لكن المجموع يشكك في صحة القياس المخالف للظاهر ، ويصير اتباع الظاهر بسببها أقوى في النفس من اتباع القياس. والإنصاف أن ذلك يختلف بتنوع أحوال المجتهدين وإلا فلسنا نقطع بطلان تأويل أبي حنيفة مع هذه القرائن وإنما المقصود تذييل الطريق للمجتهدين^(٤٣).

وفي كتابه ” معيار العلم “ يتوسع الغزالي بشكل مفصل في مسألة الدليل ، حيث يربط فساد وصحته ب ” القول الشارح “ الموصل إلى تصورات المعاني من جهة ، وب ” الحجة “ الموصلة إلى ” التصديق “ من الجهة الأخرى. فالبحث النظري إما أن يتجه إلى تصور أو إلى تصديق. والموصل إلى التصور يسمى ” قولاً شارحاً “ فمنه حد ومنه رسم. والموصل إلى التصديق يسمى ” حجة “ فمنه قياس ومنه استقراء وغيره^(٤٤). ولذلك نرى الغزالي يحدد هدفه ، من خلال كتابه المذكور ، في ” تعريف مبادئ ” الحجة “ الموصلة إلى التصديق ، قياساً كانت أو غيره. مع التنبيه على شروط صحتها ، ومثار الغلط فيها^(٤٥).

مجال التأويل ومواقفه :

” إن مأخذ الشريعة ينقسم إلى الألفاظ وإلى ما عداها. وغرضنا ذكر الألفاظ وضبطها إذ عليها نتكلم بمسالك التأويل. ثم هي تنقسم إلى ألفاظ القرآن وإلى

(٤٣) أبو حامد الغزالي ، المستصفى في علم الأصول ، ص ١٩٧ .

(٤٤) أبو حامد الغزالي ، معيار العلم في المنطق ، شرحه : أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٠ م ، ص ٣٦ .

(٤٥) أبو حامد الغزالي ، معيار العلم في المنطق ، مصدر سابق الذكر ، ص ٣٦ .

ألفاظ الرسول. فأما ألفاظ القرآن فتتقسم إلى ما يقطع بفحواه وهو النص وإلى ما يظهر معناه مع احتمال وهو الظاهر وإلى ما يتردد بين جهتين من غير ترجح وهو المجمل. وألفاظ الرسول تنقسم إلى متواتر وهو نازل منزلة القرآن في التمسك به وفي انقسامه فإنه مقطوع به وإلى المنقول آحادا وهو الذي لا يقطع بأصله وهو أيضا ينقسم إلى نص وظاهر ومجمل كآيات القرآن. ولفظ الصحابي إذا رأيناه دليلا فهو كالأخبار“^(٤٦)

وقبل أن نسترسل في تبيان رأي الغزالي في هذه المسألة ، ينبغي علينا أن نوضح أنه كان لمصطلح ”النص“ عند العلماء المسلمين القدماء ”خاصة الأصوليين“ مفهوم آخر ، حيث تحدثوا في ”النص“ عبارات كثيرة أشهرها ما ذكره الإمام محمد بن إدريس الشافعي [ت ٢٠٤ هـ] بأنه ”هو المستغني بالتنزيل عن التأويل“ أي هو الكلام الذي لا يحتاج تفسيراً أو تأويلاً ، لأن ظاهره يغني عن كل ذلك ، وهو الذي أبانه الله لحلقه نصاً ظاهراً بيناً. وعلى خطى الشافعي يسير الغزالي بقوله : ”أما النص فليل في حده أنه اللفظ المفيد الذي لا يتطرق إليه احتمال ، وقيل هو اللفظ الذي يستوي ظاهره وباطنه... وأما الشافعي رحمه الله فإنه سمي الظاهر نصاً ثم قال النص ينقسم إلى ما يقبل التأويل وإلى ما لا يقبله. والمختار عندنا أن يكون النص ما لا يتطرق إليه التأويل“^(٤٧)

ويرى الغزالي أن التأويل لا يرفع النص ، ”قال بعض الأصوليين كل تأويل يرفع النص أو شيئاً منه فهو باطل. ومثاله تأويل أبي حنيفة في مسألة الإبدال حيث قال رحمه الله في أربعين شاة شاة ، فقال أبو حنيفة الشاة غير واجبة ، وإنما الواجب مقدار قيمتها من أي مال كان. فهذا باطل ، لأن اللفظ نص في وجوب الشاة ، وهذا رفع وجوب الشاة ، فيكون رفعاً للنص“^(٤٨)

فالغزالي هنا يحدد الموضع الوحيد الذي لا يجب أن نلجأ فيه للتأويل ، وذلك إذا جاء النص ظاهراً بيناً واضحاً بذاته. ففي هذه الحالة يغني الظاهر عن التأويل. وهذا القول يأتي متسقاً مع مفهوم الغزالي للمحكم والمتشابه الذي سبق أن بيناه ، حيث لا تأويل مع المحكم المكشوف المعنى ، الذي لا يتطرق إليه إشكال واحتمال. وبالتالي يكون مجال التأويل هو المتشابه ، أي ما تعارض فيه الاحتمال.

(٤٦) أبو حامد الغزالي ، المنحول في تعليقات الأصول ، مكتبة المصطفى الإلكترونية ، ص ١٦٣ .

(٤٧) نفس المصدر السابق ، ص ١٦٤ .

(٤٨) نفس المصدر السابق ، ص ١٩٨ .

وموقف الغزالي هذا يختلف تماماً عن ابن رشد الذي يربط التأويل بمخالفة ظاهر الشرع للنظر البرهاني حيث يقول ” إن أدى النظر البرهاني إلى نحو ما من المعرفة بموجود ما ، فلا يخلو ذلك الموجود أن يكون : قد سكت عنه الشرع أو عرّف به . فإن كان قد سكت عنه ، فلا تعارض هنالك ، وهو بمنزلة ما سكت عنه من الأحكام ، فاستنبطها الفقيه بالقياس الشرعي . وإن كانت الشريعة نطقته به ، فلا يخلو ظاهر النطق أن يكون موافقاً لما أدى إليه البرهان فيه ، أو مخالفاً ، فإن كان موافقاً فلا قول هنالك ، وإن كان مخالفاً طُلب هنالك تأويله “^(٤٩).

نحن هنا نفهم أن التأويل مع ابن رشد يكون لازماً فقط في حالة واحدة ، وهي إذا اختلف ظاهر الشرع مع النظر العقلي البرهاني . هنا بحسب ابن رشد يجب تأويل الظاهر حتى يتلاءم ويتسق مع حقيقة ومقتضى النظر العقلي البرهاني . نلاحظ من جهة أخرى أن التأويل كان مرتبطاً عند ابن رشد بمحاولة التقريب أو إن شئت قلت التوفيق بين النظر العقلي القائم على البرهان ، والشرع المخالف في ظاهره له . في حين هو عند الغزالي موقف على قيام البرهان على استحالة الظاهر ، فالأول يبدأ من النظر العقلي والثاني يبدأ من النص القرآني والنبوي .

لمن يجوز التأويل : معرفة التأويل ومعناه بين الراسخين في العلم والعوام :

يناقش الغزالي بشيء من التفصيل في رسالته ” إجماع العوام عن علم الكلام “ موقفه من مسألة خوض العامي لمعترك التأويل ، أو اطلاعه عليه من جانب العارفين . ويركز أكثر على النصوص الموهمة للتشبيه وللتجسيم في حق الله تعالى . وفي هذا نراه يقرر مجموعة مبادئ مهمة يتعين على العامي الالتزام بها ويجمّلها بقوله : ” إن كل من بلغه حديث من هذه الأحاديث من عوام الخلق يجب عليه فيه سبعة أمور : التقديس ، ثم التصديق ، ثم اعتراف بالعجز ، ثم السكوت ، ثم الإمساك ، ثم الكف ، ثم التسليم لأهل المعرفة “^(٥٠) وهنا بيان مقصودها :

(١) التقديس : يعني به الغزالي تنزيه الذات الإلهية عن الجسمية وتوابعها . وأنه إذا سمع اليد والأصبع وقوله ﷺ : ” إن الله خمر طينة آدم بيده . وإن قلب المؤمن بين أصبعين من أصابع الرحمن “ ، فينبغي أن يعلم أن اليد تطلق لمعنيين أحدهما هو الموضع الأصلي ... وقد يُستعار هذا اللفظ... لمعنى آخر ليس ذلك المعنى بجسم أصلاً... وعلى العامي

(٤٩) أبو الوليد بن رشد ، فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال ، مصدر سابق الذكر ، ص ٣٢ .

(٥٠) أبو حامد الغزالي ، إجماع العوام عن علم الكلام ، مصدر سابق الذكر ، ص ٣٢٠ .

وغير العامي أن يتحقق قطعاً وبقيناً أن الرسول ﷺ لم يرد بذلك جسماً... ” وأن ذلك في حق الله تعالى محال وهو عنه مقدس“ (٥١)

وهو يذهب إلى أن من جاء بباله أن الله جسم ” كافر بإجماع الأئمة السلف منهم والخلف “ وهو يذهب إلى أن العامي ليس عليه البحث في مثل هذه الأمور بل إن ” معرفة تأويله ومعناه ليست بواجب عليه بل واجب عليه أن لا يخوض فيه “ (٥٢)

ويضرب لنا مثالا آخر بلفظ ” الصورة “ كما في قوله ﷺ : ” إن الله خلق آدم على صورته “ و ” وإني رأيت ربي في أحسن صورة “ فينبغي أن يعلم أن الصورة اسم مشترك قد يطلق ويراد به الهيئة الحاصلة في أجسام ... وقد يُطلق ويراد به ما ليس بجسم ولا هيئة في جسم ... فليتحقق كل مؤمن أن الصورة في حق الله لم تطلق لإرادة المعنى الأول الذي هو جسم لحمي وعظمي مركب من أنف وفم وخذ ، فإن جميع ذلك أجسام وهيئات في أجسام ، وخالق الأجسام والهيئات كلها منزّه عن مشابقتها وصفاتها ، وإذا علم هذا يقيناً فهو مؤمن فإن خطر له أنه إن لم يرد هذا المعنى فما الذي أراد فينبغي أن يعلم أن ذلك لم يؤمر به بل أمر بأن لا يخوض فيه فإنه ليس على قدر طاقته. (٥٣)

وفصل في موضع آخر بقوله : إن رسول الله ﷺ قال : ” رأيت ربي في أحسن صورة “ وهذا مما أورد في الأخبار التي وردت في إثبات الصورة لله تعالى حيث قال : ” إن الله خلق آدم على صورته “ وليس المراد به صورة الذات إذ الذات لا صورة لها إلا من حيث التجلي بالمثل. (٥٤)

ويضرب مثالا آخر بقوله ” إذا قرع سمعه النزول في قوله ﷺ : ” ينزل الله تعالى في كل ليلة إلى السماء الدنيا “ فالواجب عليه أن يعلم أن النزول اسم مشترك قد يُطلق .. لجسم منتقل ... من العالي إلى السافل ... وقد يُطلق على معنى آخر ولا يفتقر فيه إلى تقدير انتقال وحركة في جسم ، كما قال الله تعالى : ﴿ ... وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ ... ﴾ [الزمر : ٦] . وما رئي البعير والبقر نازلاً من السماء بالانتقال بل هي مخلوقة في الأرحام ولإنزالها معنى لا محالة ، كما قال الشافعي : ” دخلتُ مصر فلم يفهموا كلامي ، فنزلت ثم

(٥١) أبو حامد الغزالي ، إجماع العوام عن علم الكلام ، مصدر سابق الذكر ، ص ٣٢١ .

(٥٢) نفس المصدر السابق ، ص ٣٢١ .

(٥٣) نفس المصدر السابق ، ص ٣٢١ .

(٥٤) أبو حامد الغزالي ، المصنوع به على غير أهله ، مصدر سابق الذكر ، ص ٣٥٩ .

نزلت ثم نزلت ، فلم يرد به انتقال جسده إلى أسفل ، فتحقق المؤمن قطعاً أن النزول في حق الله تعالى ليس بالمعنى الأول وهو انتقال شخص وجسد من علو إلى أسفل ... والرب جل جلاله ليس بجسم ، فإن خطر له أنه لم يرد هذا فما الذي أراد ، فيقال له : أنت إذا عجزت عن فهم نزول البعير من السماء فأنت عن فهم نزول الله تعالى أعجز ، فليس هذا يخصك واشتغل بعبادتك أو حرفتك واسكت ، واعلم أنه أريد به معنى من المعاني التي يجوز أن يراد بالنزول في لغة العرب. ويليق ذلك المعنى بجلال الله تعالى وعظمته وإن كنت لأتعلم حقيقته وكيفيته“ (٥٥)

ومثال آخر يورده لنا الغزالي ” في قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ ... ﴾ [الأنعام : ١٨]. وفي قوله تعالى : ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ ... ﴾ [النحل : ٥٠]. فليعلم أن الفوق اسم مشترك يُطلق لمعنيين أحدهما نسبة جسم إلى جسم بأن يكون أحدهما أعلى والآخر أسفل.. وقد يُطلق لفوقية الرتبة ، وبهذا المعنى يُقال : الخليفة فوق السلطان والسلطان فوق الوزير ، والأول يستدعي جسمًا يُنسب إلى جسيم والثاني لا يستدعيه فليعتقد المؤمن قطعاً أن الأول غير مراد“ (٥٦)

(٢) التصديق : يعني به الغزالي الإيمان بما قاله الرسول ﷺ فقوله صدق وحق على النحو الذي أراده. ” وهو أنه يعلم قطعاً أن هذه الألفاظ أريد بها معنى يليق بجلال الله وعظمته ، وأن رسول الله ﷺ صادق في وصف الله تعالى به ، فليؤمن بذلك وليوقن بأن ما قاله صدق وما أخبر عنه حق لا ريب فيه وليقل آمناً وصدقنا“ (٥٧) ، فإن قلت التصديق إنما يكون بعد التصور ، والإيمان إنما يكون بعد التفهم ، فهذه الألفاظ إذا لم يفهم العبد معانيها كيف يعتقد صدق قائلها فيها؟ “ وإن قلت : ” فأني فائدة في مخاطبة الخلق بما لا يفهمون وجوابك أنه قصد بهذا الخطاب تفهيم من هو أهله وهم الأولياء والراسخون في العلم وقد فهموا ، وليس من شرط من خاطب العقلاء بكلام أن يخاطبهم بما يفهم الصبيان. والعوام بالإضافة إلى العارفين كالصبيان بالإضافة إلى

(٥٥) أبو حامد الغزالي ، إجماع العوام عن علم الكلام ، مصدر سابق الذكر ، ص ٣٢١-٣٢٢.

(٥٦) نفس المصدر السابق ، ص ٣٢٢.

(٥٧) نفس المصدر السابق ، ص ٣٢٢.

البالغين ، ولكن على الصبيان أن يسألوا البالغين عما يفهمونه وعلى البالغين أن يجيبوا الصبيان بأن هذا ليس من شأنكم ولستم من أهله فحوضوا في حديث غيره ^(٥٨).
وموقف ابن رشد في هذه المسألة يكاد يكون مشابها إن لم يكن متطابقا مع الغزالي ، فهو يقرر أن ” طباع الناس متفاضلة في التصديق ، فمنهم من يصدق بالبرهان ، ومنهم من يصدق بالأقوال الجدلية تصديق صاحب البرهان بالبرهان ، إذ ليس في طباعه أكثر من ذلك ، ومنهم من يصدق بالأقوال الخطابية كتصديق صاحب البرهان بالأقوال البرهانية “ ^(٥٩) ابن رشد هنا يتحدث عن ” مراتب الناس “ ، بمعنى أن الناس مراتب في الفهم ، وبالتالي وجب أن نأخذ كل فرد منهم حسب مرتبته في الفهم. ومعنى ذلك أنه من غير المجدي أن نخطب من يفهم بواسطة القول الخطابي والوعظي - يقصد العامي - بواسطة القول البرهاني أو الجدلي. ولذلك رأى أن ” السبب في ورود الشرع فيه الظاهر والباطن هو اختلاف نظر الناس وتباين قرائحهم في التصديق ، والسبب في ورود الظواهر المتعارضة فيه ، هو تنبيه الراسخين في العلم على التأويل الجامع بينها “ ^(٦٠).

(٣) الاعتراف بالعجز : يقصد به الغزالي أن يعترف الفرد من العوام بعجزه عن الفهم و” يقر بأن معرفة مراده ليست على قدر طاقته وأن ذلك ليس من شأنه وحرفته “ ^(٦١) و” يجب على كل من لا يقف على كنه هذه المعاني وحقيقتها ولم يعرف تأويلها والمعنى المراد بها أن يقر بالعجز ، فإن التصديق واجب وهو عن دركه عاجز ، فإن ادعى المعرفة فقد كذب وهذا معنى قول مالك : الكيفية مجهولة ، يعني تفصيل المراد به غير معلوم ، بل الراسخون في العلم والعارفون من الأولياء إن جاوزوا في المعرفة حدود العوام وجالوا في ميدان المعرفة وقطعوا من بواديه آميالا كثيرة فما بقي لهم مما لم يبلغوه وهو بين أيديهم أكثر بل لا نسبة لما طوي عنهم إلى ما كُشف لهم لكثرة المطوي وقلة المكشوف بالإضافة إليه والإضافة إلى المستور... ولأجل كون العجز والقصور ضروريا في آخر الأمر بالإضافة إلى منتهى الحال قال سيد الصديقين : العجز عن درك

(٥٨) أبو حامد الغزالي ، إجماع العوام عن علم الكلام ، مصدر سابق الذكر ، ص ٣٢٣.

(٥٩) أبو الوليد بن رشد ، فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال ، مصدر سابق الذكر ، ص ٣١.

(٦٠) نفس المصدر السابق ، ص ٣٣-٣٤.

(٦١) أبو حامد الغزالي ، إجماع العوام عن علم الكلام ، مصدر سابق الذكر ، ص ٣٢٠.

الإدراك إدراك ، فأوائل حقائق هذه المعاني بالإضافة إلى عوام الخلق كأواخرها بالإضافة إلى خواص الخلق ، فكيف لا يجب عليه الاعتراف بالعجز^(٦٢) .

(٤) السكوت : والمراد السكوت عن السؤال ، بمعنى أن لا يسأل الفرد من العوام عن معنى مثل هذه الأحاديث ، ولا يخوض في هذا المعترك. والسكوت على السؤال عند الغزالي ” واجب على العوام لأنه بالسؤال متعرض لما لا يطيقه وخائض فيما ليس أهلاً له ، فإن سأل جاهلاً زاده جوابه جهلاً وربما ورّطه في الكفر من حيث لا يشعر ، وإن سأل عارفاً عجز العارف عن تفهيمه “^(٦٣) بل إن الغزالي يذهب أبعد من ذلك بالقول : ” العوام إذا طلبوا بالسؤال هذه المعاني يجب زجرهم ومنعهم وضربهم بالدرة كما كان يفعل عمر رضي الله عنه بكل من سأل عن الآيات المتشابهات ، وكما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم في الإنكار على قوم رأيهم خاضوا في مسألة القدر وسألوا عنه فقال صلى الله عليه وسلم : ” فبهذا أمرتم “ وقال : ” إنما هلك من كان قبلكم بكثرة السؤال ... ولهذا أقول يُحرم على الوعاظ على رؤوس المنابر الجواب عن هذه الأسئلة بالخوض في التأويل والتفصيل ، بل الواجب عليهم الاختصار على ما ذكرناه وذكره السلف ، وهو المبالغة في التقديس ونفي التشبيه وأنه تعالى منزّه عن الجسمية وعوارضها وله المبالغة في هذا بما أراد “^(٦٤) ونجد أن موقف ابن رشد من هذه المسألة مطابقاً تماماً لموقف الغزالي مما يظهر لنا تأثره بالغزالي في هذا الصدد ، حيث يرى ابن رشد أنه ” من كان من غير أهل العلم ، فالواجب في حقه حملها على ظاهرها ، وتأويلها في حقه كفر ، لأنه يؤدي إلى الكفر. ولذلك نرى أن من كان من الناس فرضاً الإيمان بالظاهر ، فالتأويل في حقه كفر ، لأنه يؤدي إلى الكفر ، فمن أفشاه له من أهل التأويل فقد دعاه إلى الكفر ، والداعي إلى الكفر كافر ، ولهذا يجب أن لا تثبت التأويلات إلا في كتب البراهين ، لأنها إذا كانت في كتب البراهين لم يصل إليها إلا من هو من أهل البرهان “^(٦٥).

(٦٢) أبو حامد الغزالي ، إجماع العوام عن علم الكلام ، مصدر سابق الذكر ، ص ٣٢٣-٣٢٤.

(٦٣) نفس المصدر السابق ، ص ٣٢٤.

(٦٤) نفس المصدر السابق ، ص ٣٢٤.

(٦٥) أبو الوليد بن رشد ، فصل المقال فيما بين الحكمة والشرعة من الاتصال ، مصدر سابق الذكر ، ص ٥١-٥٢.

(٥) الإمساك : يقصد به الغزالي أن لا يتصرف في تلك الألفاظ بالتصريف والتبديل بلغة أخرى والزيادة فيه والنقصان والجمع والتفريق ، بل لا ينطق إلا بذلك اللفظ. وواضح أن الغزالي هنا يرى أننا يجب أن لا ندخل أي تعديل بأي وجه من الوجوه السابقة الذكر على النص. وله رأي في مسألة تفسير اللفظ بلغة أخرى غير العربية ” مشكلة الترجمة “ بل حتى نطق اللفظ بلغة أخرى حيث يذهب إلى أنه ” لا يجوز النطق إلا باللفظ الوارد ، لأن من الألفاظ العربية ما لا يوجد لها فارسية ” مثلاً “ تطابقها ، ومنها ما يوجد لها فارسية تطابقها لكن ما جرت عادة الفرس باستعارتها للمعاني ” تختلف ” عن التي جرت عادة العرب باستعارتها “^(٦٦) ويضرب الغزالي مثلاً لذلك بلفظ ” الاستواء “ ” فإنه ليس له في الفارسية لفظ مطابق يؤدي بين الفرس من المعنى الذي يؤديه لفظ الاستواء بين العرب “^(٦٧) ولكن الغزالي يستدرك موقفه هذا ويقول في موضع آخر إن الحالة الوحيدة التي يجوز تبديل اللفظ فيها هي إذا وجدنا ” مثله المرادف له الذي لا يخالفه بوجه من الوجوه “^(٦٨) ورغم ذلك فإنه سرعان ما يحسم الأمر ويرى أنه من باب الحيلة والحذر ، وحتى لا نقحم عموم الخلق في ورطة الخطر ، لا حاجة ولا ضرورة إلى التبديل ، بل إنه يذهب إلى حد التحريم بقوله ” تحريم تبديل العربية حكم شرعي ثبت بالاجتهاد “^(٦٩) وهو بذلك يكون متسقاً مع موقفه السابق.

أما عن موقفه من بيان تأويل مثل هذه الألفاظ بعد إزالة ظاهر معناها ، فيقسمه إلى ثلاثة مواضع : فإما أن يقع التأويل ” من العامي نفسه أو من العارف مع العامي أو من العارف مع نفسه “^(٧٠) وقد حرم الغزالي الأول ، أي تأويل العامي مع نفسه. وأما عن التأويل من العارف أو العالم إلى العامي ، هو عند الغزالي أيضاً حرام وممنوع ، وقد شبهه الغزالي بالغواص الماهر الذي يجر معه للسباحة والغوص في البحر المغرق من كان عاجزاً عنها أصلاً. وأما بالنسبة لتأويل العارف مع نفسه ، فهو عند الغزالي على ثلاثة أوجه : إما أن يكون

(٦٦) أبو حامد الغزالي ، إجماع العوام عن علم الكلام ، مصدر سابق الذكر ، ص ٣٢٥.

(٦٧) نفس المصدر السابق ، ص ٣٢٥.

(٦٨) نفس المصدر السابق ، ص ٣٢٥.

(٦٩) نفس المصدر السابق ، ص ٣٢٦.

(٧٠) نفس المصدر السابق ، ص ٣٢٦.

تأويلاً "مقطوعاً به أو مشكوكاً فيه أو مظنوناً ظناً غالباً ، فإن كان قطعياً فليعتقد . وإن كان مشكوكاً فليجتنبه ولا يحكم على مراد الله تعالى ومراد رسوله ﷺ من كلامه باحتمال يعارضه مثله من غير ترجيح بل الواجب على الشاك التوقف . وإن كان مظنوناً فاعلم أن للظن متعلقين أحدهما : أن المعنى الذي انقذ عنه هل هو جائز في حق الله تعالى أم هو محال؟ والثاني : أن يعلم قطعاً جوازاً لكنه تردد في أنه هل هو مراده أم لا؟ مثال الأول : تأويل لفظ الفوق بالعلم المعنوي الذي هو المراد بقولنا السلطان فوق الوزير ، فإننا لا نشك في ثبوت معناه لله تعالى لكننا ربما نتردد... هل أريد به العلو المعنوي أم أريد به معنى آخر يليق بجلال الله تعالى... ومثال الثاني تأويل لفظ الاستواء على العرش ، بأنه أراد به النسبة الخاصة التي للعرش ونسبته أن الله تعالى يتصرف في جميع العالم ويدبر الأمر من السماء إلى الأرض بواسطة العرش... فربما نتردد في أن إثبات هذه النسبة للعرش إلى الله هل جائز (..) وإن كان جائزاً عقلاً فهل واقع وجوداً ، هذا مما قد يتردد فيه الناظر" (٧١) لكن السؤال الذي يطرح نفسه هل يجوز للعارف أن يتحدث بتأويله مع كافة الخلق؟ ويحجب الغزالي عن هذه المسألة بقوله : إن كان تأويله "قاطعاً فله أن يحدث نفسه به ويحدث من هو مثله في الاستبصار أو من هو متجرد لطلب المعرفة (...) وأما العامي فلا ينبغي أن يحدث به" (٧٢)

وماذا عن التأويل غير القاطع ذي الطابع الظني : هل يجوز التحدث أيضاً به؟! واضح أنه بالنسبة للعامي لا يجوز . ولكن مقصد السؤال : ماذا عن التحدث مع من هو في مثل درجته في المعرفة أو مع المستعد لها بتأويل ظني ليس بقاطع؟ يحجب الغزالي بقوله : فيه نظر فيحتمل أن يقال هو جائز ولا يزيد على أن يقول أظن كذا وهو صادق ويحتمل المنع لأنه قادر على تركه وهو بذكره متصرف بالظن في صفة الله تعالى أو في مراده من كلامه وفيه خطر ، وإباحته تُعرف بنص أو إجماع أو قياس على منصوص ولم يرد شيء من ذلك بل ورد قوله تعالى : ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ...﴾ [الإسراء : ٣٦] . (٧٣)

والآن بعد أن عرفنا التمييز الذي يجريه الغزالي بين نوعي التأويل : القاطع والظني . فإن السؤال الذي يطرح نفسه حسب تسلسل هذا السياق هو : بماذا يحصل القطع بصحة التأويل؟ وإجابة الغزالي تلتخص في أن القطع بصحة التأويل إنما تكون بأحد أمرين : أحدهما

(٧١) أبو حامد الغزالي ، إجماع العوام عن علم الكلام ، مصدر سابق الذكر ، ص ٣٢٧-٣٢٨ .

(٧٢) نفس المصدر السابق ، ص ٣٢٨ .

(٧٣) نفس المصدر السابق ، ص ٣٢٩ .

أن يكون المعنى مقطوعاً بثبوته لله تعالى كفوقية المرتبة. والثاني أن لا يكون اللفظ محتملاً إلا لأمرين وقد بطل أحدهما وتعين الثاني مثاله قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ ﴾ [الأنعام: ١٨]. فإنه إن ظهر في وضع اللسان أن الفوق لا يحتمل إلا فوقية المكان أو فوقية المرتبة ، وقد بطل فوقية المكان لمعرفة التقديس ولم يبق إلا فوقية المرتبة كما يقال : ” السيد فوق العبد والسلطان فوق الوزير “.(٧٤)

(٦) الكف : أن لا ينشغل باله وقلبه وعقله بالتفكير في مثل هذه الأمور.

(٧) التسليم لأهل المعرفة : ” أن لا يعتقد أن ذلك إن خفي عليه لعجزه فقد خفي عن رسول الله ﷺ أو على الأنبياء أو على الصديقين والأولياء “.(٧٥)

خاتمة :

التأويل عند الإمام الغزالي عبارة عن ” احتمال يعضده دليل يصير به أغلب على الظن من المعنى الذي يدل عليه الظاهر ويشبه أن يكون كل تأويل صرفاً للفظ عن الحقيقة إلى المجاز “ وفي ذلك يجب اتباع ما جرت عليه عادة العرب في استعمالهم للألفاظ اللغة العربية استعمالاً حقيقياً أو مجازياً.

نلاحظ تبعية التأويل لحقل الإسلاميات ، وبالتالي انحصاره في نطاق النص الديني الإسلامي. حيث تم توظيف التأويل لخدمة الشرع واستخدم لتفسير خطابه الخاص ، وحددت وظيفته في تأويل ظاهر النص بغية الوصول إلى حكمة القصد الإلهي ، وبالتالي فهو معني بالأساس بتوضيح ما غمض من معاني النص ، أما ما كان واضح المعنى والدلالة فهو ليس في حاجة إلى تأويل.

أوضح الإمام الغزالي الموضع الذي يجب أن نلجأ فيه للتأويل ، شارطاً إياه بضرورة قيام البرهان على استحالة الظاهر في الدلالة والإشارة إلى معنى النص وحقيقته. حيث إن حدود التأويل ومواضعه عند الغزالي تتحدد بالبت والقطع بين الدلالات المختلفة التي يمكن أن يحتملها النص بعد الإتيان بدليل على استحالة التمسك بالمعنى الحرفي المباشر الذي يشير إليه ظاهر النص.

(٧٤) أبو حامد الغزالي ، إجماع العوام عن علم الكلام ، مصدر سابق الذكر ، ص ٣٣١.

(٧٥) نفس المصدر السابق ، ص ٣٢٠.

على ذلك ، فإن وظيفة التأويل عند الغزالي مرتبطة بالتوصل إلى المعنى الباطني للنص الذي عجز ظاهره عن الإشارة والدلالة عليه ، وفي رفع التناقض الظاهر بين الدلالات المتعارضة داخل متن النص .

أخيراً ، تبين لنا هذه الورقة البحثية قيمة الإسهام المعرفي الكبير للإمام الغزالي في مضمار ” فن التأويل “ ، وتبين تأثيره الكبير على من جاء بعده من أعلام الفكر الإسلامي .

قائمة المصادر والمراجع

- (١) أبو حامد الغزالي ، قانون التأويل ، قرأه وخرّج أحاديثه وعلق عليه : محمود بيجو ، مكتبة المصطفى الإلكترونية ، ط ١ ، ١٩٩٣م .
- (٢) أبو حامد الغزالي ، مشكاة الأنوار ، حققه وقدم له : أبو العلا عفيفي ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٤م .
- (٣) أبو حامد الغزالي ، المستصفى في علم الأصول ، مكتبة المصطفى الإلكترونية .
- (٤) أبو حامد الغزالي ، فضائح الباطنية ، راجعه : محمد علي القطب ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر ، بيروت ، ٢٠٠١م .
- (٥) أبو حامد الغزالي ، المضمون به على غير أهله ، مجموعة رسائل الإمام الغزالي ، راجعها وحققها : إبراهيم أمين محمد ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة ، د.ت
- (٦) أبو حامد الغزالي ، إلهام العوام عن علم الكلام ، مجموعة رسائل الإمام الغزالي ، راجعها وحققها : إبراهيم أمين محمد ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة ، د.ت
- (٧) أبو حامد الغزالي ، جواهر القرآن ، مكتبة المصطفى الإلكترونية
- (٨) أبو حامد الغزالي ، الاقتصاد في الاعتقاد ، الجزء الأول ، شرح إبراهيم محمد إبراهيم ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٨٣م .
- (٩) أبو حامد الغزالي ، فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة ، مجموعة رسائل الإمام الغزالي ، راجعها وحققها : إبراهيم أمين محمد ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة ، د.ت
- (١٠) أبو حامد الغزالي ، المنحول في تعليقات الأصول ، مكتبة المصطفى الإلكترونية
- (١١) أبو حامد الغزالي ، معيار العلم في المنطق ، شرحه : أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٠م .
- (١٢) ابن تيمية ، مقدمة في أصول التفسير ، مكتبة المصطفى الإلكترونية
- (١٣) ابن تيمية ، الإكليل في التشابه والتأويل ، خرّج أحاديثه وعلق عليه : محمد الشيمي شحاته ، دار الإيمان للطبع والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، د.ت

- (١٤) أبو الوليد ابن رشد ، فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال ، دراسة وتحقيق : محمد عمارة ، دار المعارف ، القاهرة ، ط ٣ ، د.ت
- (١٥) محمد إبراهيم الفيومي ، المعتزلة تكوين العقل العربي : أعلام وأفكار ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ط ١ ، ٢٠٠٢ م.
- (١٦) السيد أحمد عبد الغفار ، ظاهرة التأويل وصلتها باللغة ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، ١٩٩٨ م.
- (١٧) محمود المراكبي ، ظاهر الدين وباطنه " السلف ، الباطنية ، الشيعة ، الصوفية " ، الإسكندرية ، ٢٠٠٢ م.
- (١٨) نصر حامد أبو زيد ، مفهوم النص ، دراسة في علوم القرآن ، المركز الثقافي العربي ، بيروت ، ط ٧ ، ٢٠٠٨ م.
- (١٩) جلال الدين السيوطي ، الإتقان في علوم القرآن ، مطبعة الحلبي ، القاهرة ، ١٩٥١ م.
- (٢٠) أحمد أمين ، ضحى الإسلام ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة ، القاهرة ، ١٩٥٢ م.
- (٢١) أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى ، معجم تهذيب اللغة ، تحقيق : عبد السلام هارون ، القاهرة ، ١٩٦٤ م.
- (٢٢) أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا ، معجم مقاييس اللغة ، تحقيق : عبد السلام هارون ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، ١٩٦٨ م.
- (٢٣) إسماعيل بن حماد الجوهري ، معجم الصحاح " تاج اللغة وصحاح العربية " ، تحقيق : أحمد عبد الغفور ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، د.ت
- (٢٤) صحيح مسلم ، مطبعة صبيح ، القاهرة
- (٢٥) طاش كبرى زاده ، مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم ، تحقيق : كامل بكري وآخرين ، القاهرة ، د.ت
- (٢٦) الراغب الأصفهاني ، مفردات ألفاظ القرآن ، دار القلم ، دمشق ، د.ت
- (٢٧) السيد محمد مرتضى الزبيدي ، تاج العروس من جواهر القاموس ، مطبعة الخيرية ، القاهرة ، ١٣٠٦ هـ.
- (٢٨) محمد بن مكرم بن منظور ، لسان العرب.